

جهود الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في المعجميات (1)

الدكتور: نورالدين مذكور

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

nouremad@hotmail.fr

الملخص:

لقد كان للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح إسهامات كثيرة في شتى العلوم اللغوية، ومن بين الميادين التي شغلته، وخصّها ببحوث منذ زمن بعيد، قضية الوضع والاستعمال في العربية، وقد عالج الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح قضية الوضع والاستعمال من زاويتين: الأولى خاصة بالخطاب والتخاطب، وقد أفرد لها كتاباً سماه: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية.

أما الزاوية الثانية فهي خاصة بالمعجم، وطرائق الوضع فيها، والاستعمال الحقيقي للغة، وأفكاره في هذا المجال جاءت في كتابه: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية الجزء الأول، والجزء الثاني.

الكلمات المفتاحية: الجهود - الوضع - الاستعمال - الصناعة المعجمية.

مقدمة:

ويروم هذا البحث الكشف عن نظرة الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح إلى قضية الوضع والاستعمال، وارتأينا أن نركّز على الحقل المعجمي لنبرز جهود هذا العالم في هذا الميدان، وموقفه من واضعي المعجم المحدثين؛ حيث يعيب عليهم عدم رجوعهم إلى مدونات حديثة لانتقاء مداخلهم، بل إنهم يختارون من المعجم القديمة المداخل معتمدين على الحدس فقط.

تقوم صناعة المعجم على ركنين أساسيين هما: الجمع والوضع، فإذا كان الجمع يهتم بالمصادر التي يستقي منها مؤلف المعجم مداخله، مع الأخذ بعين الاعتبار الفئة التي سيوجّه إليها المعجم، فما هو الوضع؟ وما هو موقف الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح من الوضع؟

موقف الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح من الوضع:

ذكر الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في كتاباته نوعين من الوضع: الأول دلالي، وهو: «جعل اللفظ بإزاء المعنى». (2) والثاني معجمي، وهو خاصّ بطريقة ترتيب المداخل في المعجم، وشرحها.

1-الوضع الدلالي:

تعريف الوضع لغة: قال ابنُ فارس ت(395هـ): «الواو والضاد والعين أصلٌ واحد يدل على الخفضِ للشيء وحطّه، ووضعته بالأرض وضعا، ووضعته المرأة ولدها، ووضع في تجارته يوضع: خسر، والوضائع: قوم يُنقلون من أرض إلى أرض يسكنون بها.»(3)

تعريف الوضع اصطلاحا:

جاء في التعريفات: «الوضع تخصيص شيء بشيء متى أُطلق، أو أحسّ الشيء الأول، فهم منه الشيء الثاني، والمراد بالإطلاق: استعمال اللفظ وإرادة المعنى، والإحساس: استعمال اللفظ، أعمّ من أن يكون فيه إرادة المعنى أولا.»(4)

وجاء في الكلبيّات للكفوي ت(1094هـ): «الوضع هو كون الشيء مشارا إليه بالإشارة الحسية، وتخصيص اللفظ بالمعنى، كما في التلويح. وقيل: هو جعل اللفظ دليلا على المعنى، وهو من صفات الواضع.»(5) وذكر السيوطي ت(911هـ) ناقلا عن التاج السبكي أنّ الوضع عبارة عن تخصيص الشيء بالشيء، بحيث إذا أُطلق الأول فهم منه الثاني.(6)

فالمعنى الاصطلاحي للوضع هو إطلاق اللفظ، وإرادة المعنى.

أما الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح فيقول بأنّ اللسان ظاهرة اجتماعية، ومعنى ذلك أنّه غير مرتبط بالفرد، «بل هو مجموع من الأدلة يتواضع عليه المستعملون، وهو ما كان يسميه علماءنا بالوضع، ويقابله الاستعمال (انظر ما قال عنه اللغوي العبقريّ الرضيّ الاسترابادي: «المقصود من قولهم وضع اللفظ جعله أولا معنى مع قصد أن يصير متواطأ عليه بين قوم... ولا يُقال لكلّ لفظة بدرت من شخص معنى أنّها موضوعة له من دون قصد التواطؤ بها.» شرح الكافية. 31.»(7)

ثمّ يضيف: «والوضع يرثه الخلف عن السلف وبه تتمكّن الأفراد من التفاهم وبيان أغراضهم بعضهم لبعض، ولا تبليغ ولا إفادة يمكن أن يحصل إلا بالوضع، لأنّه شيء مشترك بين الأفراد في زمان معيّن ومكان معيّن، وقد يطول هذا الزمان ويتسع هذا المكان حتّى يشمل القرون العديدة، والأجيال المتعاقبة والأرجاء الواسعة، أمّا استعمال هذا الوضع أو كيفية أدائه في الخطاب فهذا راجع إلى الفرد، ويجوز أن لا يشترك في هذا الأداء شخصان.»(8)

ويذهب الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح إلى أنّ اللّغة وضع، والكلام هو الاستعمال؛ «فاللّغة مجموعة منسجمة من الدوال والمدلولات ذات بنية عامّة، ثمّ بنى جزئية تندرج فيها، وهذا هو الوضع.»(9)

أما الاستعمال فهو كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب، وهو الكلام. (10)

2-الوضع المعجمي:

أما الوضع المعجمي فهو «المنهج الذي يعتمدُه المؤلفُ المعجمي في تخرِج المدوَّنة التي جمعها في معجم.» (11) معنى هذا أن على كلِّ مؤلِّف لمعجم أن ينظِّم المفردات التي جمعها على منهجٍ مُعيَّن، أي طريقةٍ خاصَّةٍ لترتيب المداخل.

والوضع المعجمي هو أحد ركني تأليف المعاجم كما ورد في مقدِّمة لسان العرب لابن منظور ت(711هـ): «وإني لم أزل مشغولاً بمطالعات كتب اللغات، والاطِّلاع على تصانيفها، وعلل تصانيفها، ورأيت علماءها بين رجلين: أما من أحسن جمعه فإنه لم يُحسن وضعه، وأما من أجاد وضعه فإنه لم يُجد جمعه، فلم يُقدِّ حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع.» (12)

فالركنان اللذان وردا في قول ابن منظور هما: الجمع والوضع، أما الركن الأول (الجمع) - فهو الأسبق - يهتم بالمدوَّنة؛ أي المصادر اللغوية المعتمدة في جمع اللغة، والمستويات اللغوية المراد التركيز عليها، ونعني بها الجهة التي سيؤجَّه إليها القاموس؛ لأنَّ التفكير المعجمي الحديث يدعو إلى وضع أصنافٍ مختلفة من القواميس، وينبغي أن يلبي كلَّ صنف حاجيات مرحلة معيَّنة، ويوجَّه لأشخاص معيَّنين، أما الركن الثاني وهو الوضع فيهتم بالمعالجة القاموسية: أي كيفية ترتيب المداخل، وطريقة الشرح. (13)

أما الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح فقد عرّف الوضع بقوله: «ونعني بجانب الوضع فيها ما يأتي في تعريف معناها أو معانيها العامة في مقابل الاستعمال، وهو هنا التمثيل لبعض استعمالها المختلفة في واقع الخطاب بذكر شواهد منه.» (14)

فالملاحظ على قول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح أنه يدعو إلى عدم الاكتفاء بشرح الألفاظ (المداخل)، بل يجب التمثيل لاستعمالها ويكون ذلك بذكر الشواهد.

ويقوم الوضع في المعجم على أمرين أساسيين هما: الترتيب والتعريف. (15)

أما الترتيب فالمقصود منه بناء المعجم، وطريقة تنظيم المداخل، إمّا على الترتيب الصوتي، أو الألفبائي مع مراعاة الأوائل، أو التقفية، أو ترتيبه حسب الموضوعات أي الحقول الدلالية...

والمقصود بالتعريف هو طريقة شرح المداخل.

موقف الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح من الترتيب والتعريف في المعاجم العربية: يقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح بأن المعاجم الحديثة تختلف باختلاف الأغراض التي حُدِّدت لكل نوع منها، ويتجلى الاختلاف في بنيتها، وأساليب وضعها. (16) ويذهب إلى أنّ بعض المؤلفين ألفوا معاجم مرتبة ترتيباً ألفبائياً، ولكنهم ولم يراعوا الحروف الأصلية، وقال إنّ في هذا جانباً إيجابياً وجانباً سلبياً، فالجانب الإيجابي يتمثل في سهولة العثور على المفردة خاصة للتلاميذ عديمي المعرفة بالطواهر الصرفية كالأبدال والقلب المكاني...

ثمّ يقول: «ولا بأس في وضع مثل ذلك للأطفال وكلّ من يريد تعلّم العربية (من الأجنبي وغيرهم) للتسهيل عليهم في استعمال المعجم في وقت مبكر.» (17) لكنّه يحذّر بعد ذلك قائلاً: «إلا أنّ مثل هذه المعاجم إذا عمّمت فستشوّه العربية، وتعرقل إلى حدّ بعيد التعميق في معرفة معجمها، لأنّ العربية بُنيت مفرداتها المتصرفّة على أصول وصيغ، ومنهج اكتساب مفرداتها هو متوقّف تماماً على معرفة الأصول والصيغ، وكيفية تصريف المتعلّم فيها أي كيفية انتقال الناطق والمحرّر من مادّة أصلية إلى أخرى بالحفاظ على الصيغة، ومن صيغة إلى أخرى بإبقاء المادّة الأصلية على ما هي عليه، فهذا سرّ من أسرار العربية وسرّ في كيفية الحصول على المهارة في استعمالها.» (18)

والاقتراح الذي يقدّمه الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح لمؤلفي المعاجم هو: «أنّ يُحافظ على هذه الخاصية الخطيرة في الترتيب تلافياً لهذا التشويه الخطير مع إدخال الترتيب الألفبائي لبعض المفردات بحسب ظاهرها ودون مراعاة أصولها من تلك التي يصعب العثور عليها بسبب الحذف والإبدال والإعلال أو القلب المكاني، أو لكونها دخيلة لم تأت على صيغة عربية، ومثال ذلك: اتّخذ، واتّسع...» (19)

أمّا من حيث التعريف فيذهب إلى أنّه صار أكثر دقّة عند الكثير من المحدثين، ويضرب لذلك مثالا لمعجمين لغويين هما: المعجم الوسيط، والمعجم العربيّ الأساسي. فمما كان يؤخذ على المعاجم القديمة القصور في التعريف، من ذلك قولهم: ((ضرب من التّبات))، و((ضرب من الملابس))، وغير ذلك. (20)

كذلك اقتصار أصحاب المعاجم على زمان واحد، وهو زمان جمع اللّغة في القرون الثلاثة الأولى، ولا يؤخذ في الحسبان التطوّر الدلالي للألفاظ، ولا يُراعى فيه كثرة ورود اللفظ أو قلّة وروده، وهذا هو النقص الأخطر. (21)

لكن رغم التّقائص التي لاحظها المحدثون على المعاجم القديمة، إلا أنّ أصحاب هذه المعاجم القديمة كانوا شديدي العناية بذكر مثال أو أكثر لكل معنى من معاني المفردات لشرحه

وتقريب معناه، وكانت أمثلهم مأخوذة من الاستعمال الحقيقيّ للغة في زمانهم، «فهي شواهد يحاول اللّغويّ أن يبرهن على صحّة ما يقوله، وكثر عندهم الاستشهاد بالشّعور لذيوعه وانتشاره بين العرب في ذلك الزّمان (وبالقرآن في كلّ زمان).» (22)

ثمّ يوضّح بأنّ غرض الأوّلين من ذكر الأمثلة هو التّأكيد على ثبوت الكلمة في الاستعمال بمعانها في ذلك الوقت، أمّا الآن فالمتعلّم وغيره في حاجة إلى مثال يوضّح المعنى بكيفية ناجعة، «وهو حاصل بالفعل في غالب الأحيان إلّا أنّ هذا قد يهمل الجانب الاستشهادي الذي تمسّك به القدامى، فاللّغويّون – الأوّلون مثل الخليل وأتباعه ولغويو الكوفة – كانوا يبيّنون معاني الألفاظ الشّائعة باللّجوء إلى الشّواهد التي كان لها ذبوع كبير في زمانهم، ومن ثمّ كان استشهادهم هذا دليلاً أيضاً على درجة شيوع اللفظ بهذا المعنى أو ذلك.» (23)

فينبغي أن يشتمل التّعريف للمدخل على أمثلة تبيّن السّيقات المختلفة لاستعمال هذا اللفظ.

ويذهب الدّكتور محمّد رشاد الحمزاوي إلى إنّ «التّعريف هو نوع من التّعليق على اللفظ، أو العبارة، وهو كذلك شرح نصّ (اللفظ أو العبارة) وهو يفترض أن يكون لكلّ لفظة أو عبارة مقابل، أي أنّه يفترض منطقاً وجود دلالة كونيّة تعادل اللفظة أو العبارة المعنيتين. وتُظهر تلك الدّلالة زوجاً من المترادفات يكون إمّا لفظاً فذّاً أو جملة، فنستطيع أن نعوض لفظة بلفظة، أو جملة بجملة.» (24)

ثمّ يذكر أنواع التّعريف الموجودة في العربيّة، أو في غيرها من اللّغات، منها:

التّعريف البنوي: ويعتمد هذا النوع من التّعريف على الحقل المعجميّ (معناه مجموع الكلمات التي توقّرها اللّغة)، والحقل الدّلاليّ (ومعنى هذا مجموع استعمالات كلمة واحدة للتعبير عن معان تُستخرج باستقراء ما يحيط بتلك الكلمة من سياقات). فالحقل الدّلاليّ يعتمد دائماً على التّصوص، ومدوّنات مكتوبة ومقولة مضبوطة، ولا يمكن استنباط معاني الكلمات إلّا منها. (25) وهذا النوع من التّعريف هو الذي دعا إليه الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح.

موقف الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح من الاستعمال:

تعريف الاستعمال لغة:

جاء في الصحاح في مادة (عمل): «عمل عملا، وأعمله غيره واستعمله بمعنى، واستعمله أيضا، أي طلب إليه العمل.» (26)

وقال الفيومي: «... واستعملته أي جعلته عاملا، واستعملته سألته أن يعمل، واستعملت الثوب ونحوه أي أعملته فيما يعد له.» (27)

تعريف الاستعمال اصطلاحا:

قال الكفوي معرّفا الاستعمال: «الاستعمال: إطلاق اللفظ وإرادة المعنى، وهو من صفات المتكلم.» (28)

وهو الكلمات التي استعملها العرب في محاوراتهم، وفي نصوصهم الشعرية والنثرية، ووردت في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والأصل في الكلمات أن تستعمل، لأنّ الاستعمال «هو الدليل على حيوية اللفظة يُعطيها البقاء والاستمرار.» (29)

أما الاستعمال عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح فهو أصل الأصول، كما قال: «...لإنّ الاعتماد على الاستعمال الحقيقي هو أصل الأصول في البحوث اللغوية، وفي استثمار هذه البحوث لترقية اللغة العربية، ولا يتصور أن يُؤلف معجم – أيا كان- دون الرجوع إلى الاستعمال، ونعني بذلك بالنسبة لزماننا كلّ النصوص أو أكبر عدد منها المحزرة أو المنطوقة بالعربية الفصحى من مؤلفات، ومقالات، وبحوث، ودراسات، وأشعار، وخطابات مسجلة، وغير ذلك ممّا نُشر وذاع بين الناس. فما لم يرجع صاحب المعجم إلى كلّ هذا، واعتمد فقط على معرفته الخاصة وعلى ما أُلّف من المعاجم السابقة القديمة والحديثة، فإنّه لم يف بعد بالعرض.» (30)

ثمّ يؤكد هذا الموقف في مكان آخر، حيث يذهب إلى أنّ لوضع المعاجم شروطا، وأهمّ شرط ينبغي ألا يغفله مؤلّف المعجم هو أن يعكس المعجم الاستعمال الحقيقي للغة، ولا يكفي بما يعرفه مؤلّفه من اللغة، أو ما أخذه من المعاجم الموجودة في زمانه، وهذا لا يتأتّى إلا بحصر هذا الاستعمال الحقيقي في مدوّنة كبيرة، يرجع إليها كلّ من أراد تأليف معجم بطريقة علمية. (31)

أما الاستعمال عند الخليل بن أحمد الفراهيدي ت(170هـ) فيقابله الإهمال، فقد أراد الخليل بن أحمد الفراهيدي أن يحصر كلّ الكلمات العربية في معجمه العين، ولهذا قال: «هذا ما أُلّفه الخليل بن أحمد البصري – رحمه الله – من حروف: ا، ب، ت، ث، مع ما تكلمت به،

فكان مدار كلام العرب وألفاظهم، فلا يخرج منها عنه شيء» (32)، وحتى يتسنى له ذلك لجأ إلى التَّقاليب، ورأى أنّ كلام العرب مبنيّ على أربعة أصناف: الثَّنائي، والثَّلَائي، والرِّباعي، والخماسي، ولكنّه وجد بعض الكلمات مستعملة، وبعضها مهملة، ولاحظ أنّ الخماسي لا يُستعمل إلاّ القليل منه، وأنّ أكثره مُهمَل. (33)

ورأى أنّ الكلمة الثَّنائية تتصرّف على وجهين، مثل: قد، دق، والكلمة الثَّلَائية تتصرّف على ستّة أوجه، فحروفها ثلاثة تُضرب في وجوه الثَّنائي، وهما وجهان، فنحصل على: ضرب، ضرب، برض، بضر، رضب، ريض، والكلمة الرِّباعيّة تتصرّف على أربعة وعشرين وجهاً، فحروفها أربعة تُضرب في وجوه الثَّلَائي وهي ستّة، فنحصل على: عقرب، عبقر، عبقر، عبقر، عرقب، عريق... والكلمة الخماسيّة تتصرّف على مئة وعشرين وجهاً، فحروفها خمسة تُضرب في وجوه الرِّباعي وهي أربعة وعشرون وجهاً فنحصل على: سفرجل، سفلج، سلفرج، سجرفل، سجرلف، سرفجل... (34)

وباعتماد طريقة الخليل يكون عدد الأبنية الممكنة من كلّ صنف كما يلي: (35)

- الثَّنائيّ ينتج عنه: سبعمائة وستّة وخمسون كلمة (756).

- الثَّلَائيّ ينتج عنه: تسعة عشر ألفاً وستمئة وستّة وخمسون كلمة (19.656)*.

- الرِّباعيّ ينتج عنه: أربعمئة وواحد وتسعون ألفاً وأربعمئة كلمة (491.400).

- الخماسيّ ينتج عنه: أحد عشر مليوناً وسبعمئة وثلاث وتسعون ألفاً وستمئة كلمة (11.793.600).

وبهذا يكون عدد الكلمات العربيّة الممكنة من جميع الأصناف: اثني عشر مليوناً وثلاثمئة وخمسة آلاف وأربعمئة واثنى عشرة كلمة (12.305.412).

ورغم هذه الوفرة الهائلة من الكلمات، إلاّ أنّ المستعمل منها زهاء عشرة آلاف كلمة (36) (10.000) فقط، والباقي كلّهُ مُهمَل.

وقد ذهب عبد الرّحمن الحاج صالح إلى أنّ هذا العمل بُني على منهج رياضيّ، وأنّ الخليل كان ينوي أن لا يترك شيئاً من مفردات العربيّة، (37) ما استعمل وما لم يُستعمل.

أهميّة الاستعمال:

تساءل عبد الرّحمن الحاج صالح: لماذا يقلّد العرب في عصرنا الحاضر الغربيين في كلّ شيء؟ وفي جميع الميادين العلميّة وغير العلميّة، ويأخذون منهم كلّ شيء دون تمحيص، إلاّ في ميدان واحد وهو صناعة المعجم ووضع المصطلحات، قد استغنوا عنهم، فالأوّل هو تقليدهم في

هذا الميدان؛ لأنّ الغربيين في ميدان المعجم يعتمدون على الاستعمال، وقد يكون هذا الاستعمال موزّعا على أقاليم أو بلدان، وذلك ليتمكن الإشارة إلى كثرة الاستعمال أو قلّته في كلّ هذه الأماكن. (38)

ويضرب مثلا على ذلك بـ ((ذخيرة اللّغة الفرنسية (Trésor de la langue française) فإنّها تغطّي الاستعمال للّغة الفرنسيّة لمدّة قرنين، وهذه الذخيرة تحوي النّصوص الأدبيّة والعلميّة لما أنتجه الفرنسيّون في القرن التّاسع عشر والقرن العشرين، مع تتبّع كلّ مفردة في جميع سياقاتها في جميع النّصوص المدخلة، واعتمدوا في ذلك على الحاسوب. (39)

ولم يكن الفرنسيّون أوّل من لجأ إلى ذلك؛ بل «قد اهتدى المهتمّون بتعليم اللّغات ونشرها في مناطق مختلفة من الغرب، منذ القرن الثّامن عشر الميلاديّ، إلى ضرورة حصر قوائم الألفاظ والتّعابير الأساسيّة التي ينبغي تلقينها للمتعلّمين حسب المراحل المختلفة من تعليمهم.» (40)

وجعلوا هذه القوائم بعد ذلك في متناول المربيّين، ومؤلّفِي الكتب المدرسيّة، ومؤلّفِي القواميس المدرسيّة. (41)

وقد عاب الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح على أكثر المعاجم العربيّة التي أُلّفت منذ النّهضة إلى غاية منتصف القرن العشرين إهمالها للاستعمال الحقيقيّ للّغة فأكثر المعاجم العربيّة التي أُلّفت منذ النّهضة إلى غاية منتصف القرن العشرين اتّصفت بصفتين اثنتين: اعتماد أصحابها على المعاجم القديمة، واختيارهم ما يبدو لهم أنّه من الألفاظ التي يحتاج إليها مستعمل المعجم، «أو ممّا قد يرد بكثرة في النّصوص القديمة أو الحديثة. وذلك بدون اللّجوء إلى أيّ مقياس علميّ إلاّ التّحسّس أو الهاجس معتمدين في ذلك عند العلماء المتميّزين منهم على علمهم العزيز ومعرفتهم العميقة للّغة العربيّة، وخاصّة مفرداتها ومدلولاتها، وهذا لا بدّ من الاعتراف به، فهم لا يرجعون في الغالب إلى الاستعمال الموضوعيّ للّغة العربيّة في خارج ما تحصل لهم من علم عن هذا الاستعمال، كما كان يفعله علماءنا القدامى الذين دونوا كلام العرب، وكما يفعله العالم اللّساني في زماننا هذا، فالصّفّة الثّانية هي عدم لجوئهم إلى تدوين واسع لما يُستعمل بالفعل الآن باللّغة الفصحى، أو استعمل قديما، أي إلى مدوّنة كبيرة من النّصوص يعتمد عليها الباحث كمرجع موثوق شاهد على الاستعمال الحقيقيّ للّغة الفصحى.» (42)

كذلك يعيب على أصحاب هذه المعاجم إهمالهم للكلمات المؤلّدة والتي لها ذبوع كبير على ألسنة النّاس، يقول: «ثمّ إنّ أكثر المعاجم العامّة التي ظهرت في هذه الفترة كانت، زيادة على ذلك، لا تتعرّض إلى اللّغة المعاصرة، أي المؤلّد من الألفاظ، إلاّ قليلا مع أنّ هذا المؤلّد قد يكون

وُضع على قياس كلام العرب مثل السّيارة، والطّيارة، والباخرة، والقطار، وغير ذلك، وقد دخل ذلك في الاستعمال وشاع شيوعا واسعا، وأخصّ بالذكر المولّد العفوي الذي وضعه أفراد الشعب للضرورة الملحة» (43)

قواعد المعطيات النصّية أو مشروع الذّخيرة اللّغويّة:

شهد العالم ثورة كبيرة في مجال التّقنية والتكنولوجيا، لهذا يذهب عبد الرّحمن الحاج صالح إلى أنّ الوسائل التكنولوجيّة الحديثة وخاصّة الحواسيب ستمكّن اللّغويين من تدوين العدد الهائل من النّصوص بالفصحى، على اختلافها: أدبيّة، علميّة، تقنيّة... حيث يظهر فيها الاستعمال المعاصر، وكذلك الاستعمال في كلّ عصر من خلال النّصوص التّراثيّة التي وصلت إلينا،⁽⁴⁴⁾ وسعى هذا العمل الحاسوبيّ الذّخيرة اللّغويّة العربيّة، ونظرا لأهميّة هذا المشروع وعظمه، ومعرفة العلامة عبد الرّحمن الحاج صالح بضخامته، وأنّه مشروع لا يقدر عليه أفراد وحدهم، بل هو عمل جماعات، فقد عرضه على جهات كثيرة، قال: و«كنّا قد عرضنا هذا المشروع على عدّة جهات، منها المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، وأخيرا على اتّحاد المجامع اللّغويّة وغيرهما.» (45)

وليس هذا أوّل مشروع يقوم به الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح، بل كانت له مساهمة في عمل مغاربيّ يتمثّل في (الرّصيد اللّغويّ الوظيفيّ)،⁽⁴⁶⁾ وهو «مجموعة مفردات عربيّة تؤدّي مفاهيم الطّفل المغربيّ في سنّ معيّنة، تلك المفاهيم التي وردت على لسانه، وتلك التي أضيفت اعتبارا لحاجاته، وهذه المجموعة تمثّل ما قد يحسن للتلميذ أن يلمّ به أثناء السّنوات الثّلاث الأولى.» (47)

ولم يصحّح في كتابه (بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة) بأنّه من مؤلّفي هذه المدوّنة اللّغويّة، حيث قال: «وقد أنجز بعض العلماء في المغرب العربيّ في السّبعينيّات الأخيرة مشروعا سمّوه ((الرّصيد اللّغويّ الوظيفيّ)).» (48)

ولكنّه صحّح بذلك في مقال نشره في مجلّة المجمع الجزائريّ للغة العربيّة: «وقد جرّبنا ذلك ولمسناه في وضعنا لما سُمّي بالرّصيد اللّغويّ الوظيفيّ في المغرب العربيّ (من سنة 1975 إلى 1980)» (49)

الدّخيرة اللّغويّة:

يقول عبد الرّحمن الحاج صالح: «لا يوجد معجم لغويّ بلغة أجنبيّة إلا وله مدوّنة استقى منها، أي هذا المجموع النّصي الوثائقي الواسع.» (50)

تعريف مادّة دخر:

قال ابن فارس: «دخر: الدّال والخاء والرّاء يدلّ على إحراز شيء يحفظه.» (51)
وقال الرّمخشري ت(538هـ): «دخر الشّيء وأدّخره: خبّأه لوقت حاجته.» (52)
فالمعنى اللّغويّ لـ: (دخر) هو حفظ شيء وأدّخاره لوقت الحاجة.

تعريف مشروع الدّخيرة اللّغويّة:

عرّف الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح مشروع الدّخيرة اللّغويّة العربيّة بقوله: مشروع الدّخيرة اللّغويّة العربيّة هو بنك آلي من المعطيات النّصية، له موقع في شبكة الأنترنت، وسيجمع الاستعمال الحقيقيّ للعربيّة من أقدم العصور إلى العصر الحديث.⁽⁵³⁾ والدّخيرة اللّغويّة العربيّة مدوّنة ضخمة جدّا، قابلة للتّجدّد وللزيادة باستمرار، وهي تشمل التّراث العربيّ الإسلاميّ وجميع ميادين العلوم والتّكنولوجيا الحديثة.(54) فبحوسبة اللّغة العربيّة (الدّخيرة اللّغويّة): أي إدخال النّصوص في الحاسوب يمكن من التّعرف على الاستعمال الحقيقيّ للّغة. وهذا المشروع قديم حيث عرضه عبد الرّحمن الحاج صالح في 1967 على ندوة وزراء التّربية المغاربية،(55) وعرضه كذلك على مؤتمر التعريب الّذي انعقد بعمان في 1986،(56) وتمّ تبنيّه سنة 1988 من قبل المجلس التّنفيذي للمنظمة العربيّة للثقافة والعلوم.(57)

الفرق بين مشروع الدّخيرة العربيّة وغيره من البنوك:

يقول عبد الرّحمن الحاج صالح إنّ مشروع الدّخيرة اللّغويّة العربيّة يهدف إلى ضبط بنك آلي من النّصوص القديمة والحديثة بالعربيّة الفصحى ويفترق عن البنوك المتواجدة بـ:(58)
- الشّموليّة الكاملة في المكان والزّمان.
- اندماج المعطيات النّصية - كأنّه نصّ واحد- حاسوبيًا ومرتبّة ومصنّفة بحسب العصور وفنون المعرفة.
- كونه آليًا وعالميًا إذ سيكون له موقع على شبكة الأنترنت.
- يمثّل الاستعمال الحقيقيّ للّغة العربيّة قديما وحديثا، وبذلك يكون موثّقًا التّوثيق الكامل.
- سرعة استجابة هذا البنك لأيّ سؤال.

منافع الذخيرة العربية:

- لهذا المشروع منافع كثيرة ذكرها الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، منها:
- إنَّ البحث عن مفردة أو معانها في واقع الاستعمال يتطلب وقتاً طويلاً، أمّا البحث عنها حاسوبياً يكون بسرعة الضوّء.
- يمكن معرفة معاني الكلمة والعبارة بحسب العصور والبلدان، وبحسب الفئات الاجتماعية، وطبقات الناس.
- يمكن أن نقارن بين الأساليب من كاتب إلى آخر.
- يمكن أن نحصي تواتر الألفاظ ومدى انتشارها في كلّ عصر لا سيما في زماننا الحاضر.

أهداف المشروع:

- لقد وضع صاحب المشروع عدّة أهداف استناداً إلى هذا البنك الذي يمدّنا بالاستعمال الحقيقي للعربية يمكن تحرير الكثير من الدراسات، وتأليف الكثير من المعاجم منها: (59)
- تمكين الباحث العربيّ أينما كان من العثور على معلومات متنوّعة من واقع استعمال العربية، ويكون ذلك بكيفية آليّة، وفي أقصر وقت.
- سيكون هذا المشروع (الذخيرة اللغوية العربية) مصدراً لمختلف المعاجم، كالمعجم الآلي لمفردات اللغة المستعملة، والمعجم الآلي للمصطلحات العلميّة، المعجم التاريخي للغة العربية، معجم الألفاظ الحضاريّة القديمة والحديثة، معجم الأعلام الجغرافيّة، معجم الألفاظ الدخيلة والمولدة...
- فهدف صاحب المشروع هو أنّ كلّ من أراد تأليف معجم، فعليه ألاّ يستقي معلوماته من المعاجم والقواميس الموجودة، بل من هذا البنك الذي يعطينا الاستعمال الحقيقي للغة قديماً وحديثاً.

مزايا الذخيرة وفوائدها:

- للذخيرة اللغوية العربية عدّة مزايا فهي بنك نصوص لا بنك مفردات، وهذه النصوص تمثّل الاستعمال الحقيقي للغة طوال خمسة عشر قرناً، من العصر الجاهليّ إلى عصرنا الحاضر، ومدرجة جميع البلدان العربية.
- وإنّ اعتماد الذخيرة اللغوية على أجهزة إلكترونية والتي تتمثّل في الحواسيب يمكنها من استيعاب هذا الكمّ الهائل من النصوص، إضافة إلى سرعة المعالجة. (60)

ولعلّ أهمّ فائدة يمكن أن يحصل عمها اللّغويّون حسب ما ذهب إليه الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح هي توحيد المصطلحات العلميّة والتّقنيّة باللّغة العربيّة، فلم تتمكّن بعد المجامع اللّغويّة من توحيد المصطلحات، فالذّخيرة اللّغويّة العربيّة يمكن أن تعكس الاستعمال الحقيقيّ، وستتوحّد بذلك المصطلحات تلقائيًا. (61)

ودون ذلك ستبقى المصطلحات غير موحّدة، والأصل في المصطلح الاتّفاق، كما جاء في التّعريفات أنّ الاصطلاح (عبارة عن اتّفاق قوم على تسمية الشّيء باسم ما يُنقل عن موضعه الأوّل، وإخراج اللّفظ من معنى لغويّ إلى آخر لمناسبة بينهما). (62)

فالذّي يُلاحظ اليوم أنّ واضعي المصطلحات لا دراية لهم بالمصطلحات المتداولة، وغير المتداولة، ويتعصّبون للمصطلحات التي وضعوها،⁽⁶³⁾ ومشروع الذّخيرة اللّغويّة العربيّة سيمنح هؤلاء اللّغويين من معرفة المصطلحات المتداولة في جميع البلدان العربيّة، وهذا سيؤدّي لا محالة إلى توحيدها.

وظائف الذّخيرة الأساسيّة:

للذّخيرة اللّغويّة العربيّة عدّة وظائف، منها: (64)

- إمكانية الحصول على معلومات تخصّ الكلمة العربيّة، مثل: استعمالها في الكلام المنطوق أو المكتوب، وأين ظهرت؟ وما هي المعاني التي جاءت عليها في كلّ مصدر ظهرت فيه؟
- معرفة ما هو المجال المفهوميّ الذي تنتهي إليه؟ وما هي مرادفاتهما؟ ماذا يقابلها بالإنجليزية أو الفرنسية إن وجد؟
- معرفة متى وردت أوّل مرّة بمعنى معيّن؟ ومتى خرجت عن المعنى الأوّل إلى معنى آخر؟
- الحصول على معلومات تخصّ الجذور.
- الحصول على معلومات تخصّ المعربّ الذي ورد في الاستعمال.
- الحصول على معلومات تخصّ البحور والضّرورات الشّعريّة والزّحافات...

خاتمة:

نخلص من هذا إلى أنّ الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح كان له إسهام في ميدان صناعة المعجم، وأنّه يدعو مؤلّفي المعاجم إلى عدم الاكتفاء بأخذ المداخل من المعاجم القديمة، بل عليهم أن يركّزوا على الاستعمال الحقيقيّ للغة، ولا يتأتّى ذلك إلا عن طريق تكوين مدوّنة تجمع النصوص العربيّة الفصيحة قديما وحديثا، تمكّنا من معرفة الاستعمال الحقيقيّ للغة العربيّة، وهذه المدوّنة هي الذّخيرة اللّغويّة العربيّة.

الإحالات:

- (1) يقترح الباحث أن يُسَمَّى هذا العلم بمصطلح: المعجميات lexicologie بدل المعجمية. وذلك قياساً على المصطلح الذي وضعه الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح: اللسانيات، حيث أخبرنا الأستاذ في إحدى محاضراته بما معناه: بعد اطلاع المشاركة على العلوم الغربية، خاصة اللغوية منها، أطلقوا عليها مصطلح الألسنية، وكذلك كانوا يسمون العلوم بالمصدر الصناعي، مثل: المعلوماتية، الألسنية، المعجمية... وفي بداية السبعينيات اقترح الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، مصطلح اللسانيات، فاللاحقة يات بمعنى علم، فإذا قلنا: اللسان+يات، يعني علم اللسان، فتمّ قبول هذا المصطلح، ولهذا نقول: اللسانيات، والصوتيات، والمعجميات... وسبب ذهابه إلى هذه التسمية لأنّ العرب كانت تقول: علم اللسان، والأستاذ يفضل ألا يقطع الخيط بيننا وبين القديم. ينظر كذلك: الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزء الأول، ص: 26.
- (2) - السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، طبع سنة: 2004، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، اسكندرية، مصر، ص: 280.
- (3) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1999، المجلد الثاني، ص: 635.
- (4) التعريفات، ص: 280.
- (5) أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريبي الكفوي، الكلّيات، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، الطبعة الثانية، 2011، مؤسسة الرسالة، دمشق، سوريا، ص: 786.
- (6) ينظر جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الجزء: 1، ص: 38.
- (7) عبد الرحمن الحاج صالح، مقال عنوانه: مدخل إلى علم اللسان الحديث (4)، أثر اللسانيات في التهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية (1)، اللسانيات، مجلة في علم اللسان البشري، معهد العلوم اللسانية والصوتية، الجزائر، العدد: 04، سنة: 1973-74، ص: 31.
- (8) نفسه، العدد: 04، ص: 32.
- (9) نفسه، العدد: 04، ص: 38.
- (10) نفسه، العدد: 04، ص: 38.
- (11) إبراهيم بن مراد، المعجم العلمي العربي المختصّ حتى القرن الحادي عشر الهجري، الطبعة الأولى، 1993، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص: 105.
- (12) ابن منظور، لسان العرب المحيط، قدّم له: العلامة الشيخ عبد الله العلابي، أعاد بناءه على الحرف الأول من الكلمة يوسف خياط، طبع سنة 1988، دار لسان العرب، بيروت، لبنان، المجلد الأول، مقدّمة المؤلف ص: خ.
- (13) -ينظر إبراهيم بن مراد، من المعجم إلى القاموس، الطبعة الأولى، 2010، دار الغرب الإسلامي، تونس، ص: 117.
- (14) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، 2012، الجزء الثاني، ص: 158.

- (15) ينظر المعجم العلمي العربي المختص، ص: 105.
- (16) ينظر بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزء الثاني، ص: 116.
- (17) نفسه، الجزء الثاني، ص: 117.
- (18) نفسه، الجزء الثاني، ص: 117.
- (19) نفسه، الجزء الثاني، ص: 117.
- (20) نفسه، الجزء الثاني، ص: 117-118.
- (21) نفسه، الجزء الثاني، ص: 159.
- (22) نفسه، الجزء الثاني، ص: 118.
- (23) نفسه، الجزء الثاني، ص: 118.
- (24) من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، الدكتور محمد رشاد الحمزاوي، الطبعة الأولى، 1986، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص: 165.
- (25) نفسه، ص: 167-168.
- (26) الجوهري إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، 1987، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الجزء: 5، ص: 1775.
- (27) أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، المصباح المنير، طبع سنة: 2002، دار الحديث، القاهرة، مصر، ص: 255.
- (28) الكليات، ص: 786.
- (29) حلي خليل، المولد في العربية، (د ت ط)، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص: 141.
- (30) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزء الثاني، ص: 118.
- (31) ينظر مقال للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح (أنواع المعاجم الحديثة ومنهج وضعها)، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، عدد خاص يتضمن القسم الأول من بحوث المعجم العربي 22-25/10/2001، الجزء الثالث، ص: 673. ينظر كذلك عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر 2012، الجزء الثاني، ص: 116.
- (32) ترتيب كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، 1414هـ، مطبعة باقري، قم، إيران، الجزء: 1، ص: 41.
- (33) ينظر نفسه، الجزء الأول، ص: 55.
- (34) ينظر نفسه، الجزء الأول، ص: 54-55.
- (35) عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، تاريخ الطبع: 2012، موفم للنشر، الجزائر، ص: 222.
- * قال السيوطي في كتابه بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة بأن الثلاثي ينتج عنه تسعة عشر ألفا وستمائة وخمسون، وهذا خطأ والصواب ما ذكره الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، لأن الثلاثي هو ناتج ضرب: 28×27×26=19656. ينظر جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد عبد الرحيم، الطبعة الأولى، 2005، دار الفكر، بيروت، لبنان، ص: 452.
- (36) ينظر أنور الجندي، اللغة، تاريخ الطبع: 1985، دار البعث، قسنطينة، ص: 3.

- (37) ينظر منطق العرب في علوم اللسان، ص: 220.
- (38) ينظر بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزء الثاني، ص: 139.
- (39) ينظر نفسه، الجزء الثاني، ص: 139.
- (40) دراسات معجمية، نحو قاموس عربي تاريخي وقضايا أخرى، د. عبد العليّ الودغيري، مطبعة النّجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2001، ص: 237-238.
- (41) ينظر نفسه، ص: 238.
- (42) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزء الثاني، ص: 136.
- (43) نفسه، الجزء الثاني، ص: 136.
- (44) ينظر نفسه، الجزء الثاني، ص: 142.
- (45) نفسه، الجزء الثاني، ص: 142.
- (46) الرّصيد اللّغويّ الوظيفيّ للمرحلة الأولى من التّعليم الابتدائيّ، تأليف اللّجنة الدائمة للرّصيد اللّغويّ، تتألّف من:
- معهد الدّراسات والأبحاث للتّعريب، جامعة محمّد الخامس الرّباط.
- معهد العلوم اللّسانية والصّوتية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- قسم اللّسانيّات بمركز الدّراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، جامعة تونس، تونس.
- (47) مقدّمة الرّصيد اللّغويّ الوظيفيّ للمرحلة الأولى من التّعليم الابتدائيّ، تأليف اللّجنة الدائمة للرّصيد اللّغويّ، المعهد التّربويّ الوطنيّ، الجزائر، الطبعة الأولى، 1975، ص: ب.
- (48) بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربية، الجزء الثاني، ص: 120.
- (49) مجلّة المجمع الجزائريّ لّلغة العربيّة، مقال للأستاذ الدكتور عبد الرّحمن الحاج صالح، عنوانه: الدّخيرة اللّغوية ودورها في شيوع المصطلحات وتوحيدها، الأبيار، الجزائر، العدد الثّامن عشر، السّنة التاسعة، ديسمبر 2013، ص: 13.
- (50) بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربية، الجزء الثاني، ص: 164.
- (51) معجم مقاييس اللّغة، المجلّد الأوّل، ص: 452.
- (52) جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الرّمخشري، أساس البلاغة، طبع سنة: 2004، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، ص: 202.
- (53) ينظر بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربية، الجزء الثاني، ص: 119.
- (54) ينظر مجلّة المجمع الجزائريّ، ص: 12.
- (55) ينظر بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربية، الجزء الأوّل، ص: 111.
- (56) ينظر نفسه، الجزء الأوّل، ص: 395.
- (57) ينظر نفسه، الجزء الأوّل، ص: 395.
- (58) ينظر نفسه، الجزء الثاني، ص: 142-143.
- (59) ينظر بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربية، الجزء الأوّل، ص: 396-398.
- (60) ينظر نفسه، الجزء الأوّل، ص: 398.

-
- (61) ينظر مجلّة المجمع الجزائريّ للغة العربيّة، مقال للأستاذ الدكتور عبد الرّحمن الحاج صالح، الدّخيرة العربيّة ودورها في شيوع المصطلحات وتوحيدها، العدد الثّامن عشر، السنة التّاسعة، الأبيار، الجزائر، ديسمبر 2013، ص: 13.
- (62) كتاب التعريفات، ص: 33.
- (63) ينظر مجلّة المجمع الجزائري، ص: 16.
- (64) ينظر بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، الجزء الأوّل، ص ص: 400-402.